تركيا والاتحاد الأوروبي: 2014 وما بعدها

يوست لايندیك

باحث سياسي

ملخص:

يبدو من المرجح أن تركيا والاتحاد الأوروبي في عام 2013 سيفتحان باب المفاوضات مجدّدًا حول فصل أو عدد من الفصول. كما أنه من المتوقع حدوث انفراجة حقيقية في عام 2014، ولا سيما بعد الانتخابات الألمانية وبعد أن يتأكد الاتحاد الأوروبي من أن أزمة اليورو الحالية يمكن التغلب عليها. أما تركيا، فهي بحاجة إلى النجاح في إجراء إصلاحات أساسية، بدأتها بالفعل؛ بالتعامل مع المشكلة الكردية وكتابة دستور جديد.

من المتوقع أن تصبح مفاوضات الانضمام بعد عام 2014 أكثر تعقيدًا، ولا سيما مع تصاعد النقاش حول بنية الاتحاد الأوروبي الجديدة التي ينبغي أن تعكس التباين المتزايد بين منطقة اليورو الأكثر تكاملًا والدول الأعضاء التي ترغب في الحفاظ على العملة الوطنية. عندما يقرر الاتحاد الأوروبي إعادة هيكلة نفسه كمنظمة تعمل بسرعات مختلفة، فإن تركيا سيكون لديها فرصة أفضل للانضمام إلى الاتحاد.

خطوات متواضعة

بعد عامين من الإحباط المتزايد على الجانب التركي ومع عدم إحراز أي تقدم في مفاوضات الانضمام وعدم اهتمام اللاعبين الأساسيين في الاتحاد الأوروبي، يبدو أنه في عام 2013، بإمكان تركيا، على الأقل، إحراز بعض الخطوات المتواضعة مرة أخرى. خاصة بعد أن أعلنت فرنسا أنها مستعدة لرفع الحظر عن أحد الفصول الخمسة (السياسة الإقليمية)، الذي أعلن الرئيس الفرنسي آنذاك نيكولا ساركوزي أنه لا يجوز المساس به، لذا فإن الجزء التقني من عملية الانضمام يمكن أن يستأنف. القرار الفرنسي مهم رمزيًّا لسببين: أنه يدل على أن الرئيس فرانسوا هولاند، على عكس سلفه، ليس خصمًا أيديولوجيًّا لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك سيتم إعادة بدء المحادثات الرسمية بين البيروقراطيين الأتراك والأوروبيين حول فصل جديد وشائك، على الأقل في المستقبل القريب.

وقد أكدت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل خلال زيارتها إلى تركيا في شهر فبراير مرة أخرى -على الرغم من أنها شخصيًّا لا تؤيد عضوية تركيا الكاملة- أنه ينبغي

رؤية تركية
2013 - 8
79 - 71

افتتاح فصول جديدة في التفاوض، وخطاب تصالحي من باريس وبرلين وربما من نيقوسيا؛ مؤشرات على وجود شعور مشترك داخل الاتحاد الأوروبي، أنه من الأفضل الحفاظ على سير عملية التفاوض

مواصلة مفاوضات الانضمام. وعلاوة على ذلك، هناك دلائل تشير إلى أنه ربما في غضون هذا العام يمكن فتح الفصل الثاني المجمد في السابق، نتيجة للمرونة الفرنسية الجديدة أو التغيير الذي طرأ على الحسابات القبرصية.

لكن من الصعب تحديد تداعيات انتخاب نيكوس أناستاسيادیس للرئاسة القبرصية، على المسار التركي الأوروبي. من ناحية، أناستاسيادیس لم يدعم خطة عنان لتوحيد الجزيرة في عام 2004 (كما فعل القبارصة الأتراك وتركيا)، ومن الصحيح أيضًا أن هذا السياسي المنتمي ليمين الوسط يدعم بقوة عضوية قبرص في حلف شمال الأطلسي، الأمر الذي لا يمكن أن يحدث إلا إذا امتنعت تركيا عن استخدام حق الفيتو. ومن ناحية أخرى ستكون أولوية الرئيس الجديد، هي إبرام اتفاق مع الاتحاد الأوروبي للحصول على حزمة مساعدات لإنقاذ الجزيرة من الإفلاس. وفقط بعد التغلب على هذه العقبة، سيكون بإمكانه تخصيص بعض من وقته لإيجاد طريقة جديدة للتغلب على الجمود في محادثات إعادة توحيد الجزيرة. عندئذ، سيدرك أن معظم القبارصة اليونانيين، بما في ذلك شركاؤه في الائتلاف الحاكم، ليسوا مستعدين لتقديم تنازلات كبيرة.

ومع ذلك، فإنه تحت ضغوط الاتحاد الأوروبي غير المعلنة (على اعتبارها جزءًا غير معلن من عملية الإنقاذ المالية)، سيكون أناستاسيادیس على استعداد لرفع الفيتو القبرصي عن فصل الطاقة، وهو العنصر المهم في مستقبل العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وعلاوة على ذلك، فان ذلك سيكون بمثابة خطوة لتخفيف حدة التوتر بين قبرص و تركيا حول استغلال احتياطيات الغاز التي تم اكتشافها مؤخرًا قبالة شواطئ الجزيرة المقسمة.

تغير الموازين

بدء فصول جديدة في عملية التفاوض وسماع أحاديث تصالحية من باريس وبرلين وربما من نيقوسيا، كلها مؤشرات على وجود شعور مشترك داخل الاتحاد الأوروبي، حتى بين المعارضين للعضوية التركية الكاملة، أنه من الأفضل الحفاظ على سير عملية التفاوض وانتظار ما ستسفر عنه المفاوضات بدلًا من إنهائها الآن. وبالطبع لن يكون هذا بالشيء اليسير على الجانب الأوروبي لأن ذلك يتطلب إجماعًا بين الدول الأعضاء، وعلى الرغم من الدعم القوي لانضمام تركيا في المملكة المتحدة والسويد، فإنه ليس من المرجح أن يحدث هذا قريبًا. تركيا نفسها

تركيا والاتحاد الاوروبي محطات هامة نحو الالتقاء

تشعر أنها فعلت ما يكفي وليست بحاجة للاتحاد الأوروبي. أيضًا في بعض وسائل الإعلام التركية، وفي كثير من المقاهي يرحب الناس المحبطون من الاتحاد الأوروبي بمثل هذا الاقتراح ويعتقدون أن بلادهم بحالة جيدة خارج الاتحاد الأوروبي ولا يريدون أن ينظر إليهم كمتسولين أمام الباب الأوروبي المغلق. لكن بجانب العديد من القضايا الملحة والحساسة المدرجة على جدول أعمال حكومة أردوغان، فإنه لا يبدو معقولًا أنها ترغب في فعل ذلك في الوقت القريب. وعلى الرغم من الخطاب المعادي للاتحاد الأوروبي في أنقرة، التي خيمت عليها مشاعر الغضب وخيبة الأمل، فإن الحزب الحاكم يعلم جيدًا أن قطع العلاقات مع الاتحاد الأوروبي سيكون له عواقب وخيمة وغير متوقعة على الاقتصاد التركي، وعلى التوازنات السياسية الداخلية ووضع تركيا في المنطقة. أيضًا تدرك الحكومة التركية أن التقارب الحذر الحالي ما هو إلا نتيجة للوعي في العواصم الأوروبية بأن العلاقات بين بروكسل وتركيا قد تغيرت بشكل كبير جدًّا لصالح تركيا منذ بداية المفاوضات في عام 2005: فوضع الاتحاد الأوروبي الآن أسوأ بكثير مما كان عليه قبل ثماني سنوات بينما تركيا تتقدم بشكل جيد للغاية، سواء من الناحية الاقتصادية أو كحليف لا غنى عنه، ولاسيما بشأن الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة وأوروبا في التعامل مع مرحلة ما بعد الربيع العربي في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. إذن لماذا خسارة هذه المكاسب من خلال التخلي عن عضوية الاتحاد الأوروبي الآن؟

الانتخابات الألمانية

لكل هـذه الأسـباب يكون عـام 2013 العام الذي يشهد تحسنًا وتطورًا في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي. فتحقيق انفراجة حقيقيـة، يعني فتح كل الفصـول التي جمدها الاتحاد الأوروبي بعـد الإعلان الذي لا لبس فيه عـن الالتـزام بالعضوية الكاملـة في نهاية المطاف، التـي يترقب حدوثها في عام 2014 أو ما بعده.

لكن لا يمكن إعـادة فتح باب التفاوض إلا بعـد الانتخابات البرلمانيـة الألمانية المقررة في سـبتمبر مـن هذا العـام، وبعـد أن يتمكن الاتحاد الأوروبي من وضع الخطوط العريضة لخطة مقنعة للتعامل مع آثار أزمة اليورو التي ما زالت من دون حل، مع الأخذ في الاعتبار تصاعـد المقاومـة الشعبيـة ضـد سياسـات التقشف الحالية المهيمنة.

وبالرغم من أنه من الصعب التكهن بنتائج الانتخابـات الألمانية، إلا أنـه من الواضح ان أنجيلا ميركل سـتبقى في منصبها. وسـيكون التغيـير الوحيـد هـو شريكهـا في الائتـلاف الحكومـي: على الأرجح الحزب الاشـتراكي الديمقراطـي سـيحل محل الليبراليـين. وربما يكون لهذا تأثير في سياسة ألمانيا بشأن عضوية تركيـا في الاتحاد الأوروبي، لكـن هذا التغيير لـن يكـون ثوريًّـا، وسـوف يسـتغرق وقتًـا طويـلًا حتى يتمكـن وزير الخارجيـة الجديد مـن تفعيله. عمومًا من المنظور التركي، تغيير الحكومة في برلين سيكون له تداعيات كبيرة، ولكن تشير استطلاعات الرأي الحالية الى أن انتهاء حكم مـيركل ليس من المرجح حدوثه في القريب.

أزمة اليورو

من الصعـب التكهـن بنتائـج الجهود المعقـدة داخل الاتحـاد الأوروبي من أجل التوصـل إلى حلـول للمشكـلات الماليـة والاقتصاديـة والمؤسسـية التـي تواجـه منطقـة اليـورو. في خطابـه الأخـير، قدم أولي رين، نائب رئيس المفوضية الأوروبية والمسـؤول عـن الشـؤون الاقتصاديـة والنقديـة واليورو، رسـمًا تخطيطيًّا لملامح منطقـة اليـورو والاتحـاد الأوروبي لعشر سنوات قادمة. ووفقًا للسياسي الفنلندي، سـيواجه الاتحـاد الأوروبي ثلاثة تحديات رئيسـة. الأول هـو تحقيـق نمـو دائـم، وعكـس اتجـاه الخسـائر الأوروبيـة في النظام العالمي التنافسي. والثاني هو تحقيق الاسـتدامة الماليـة، وتقليـص مسـتويات الدين العام المرتفعة، وذات الأثر السـلبي على الديناميكية الاقتصادية. وأخيرًا، فإن التحـدي الثالث والأكثر إلحاحًا هو إعادة هيكلـة الاتحـاد الاقتصـادي والنقـدي، وإطار اليورو. ويتضمـن هذا إنشاء اتحاد مـصرفي وغـيره مـن الآليـات التـي مـن شـأنها الحد من تعرض دافعـي الضرائب لمشكلات في المسـتقبل في النظام المصرفي، ولكن ذلك سيسـتتبع حتمًا، تقاسم سيادة الميزانيـة بـين الـدول الأعضـاء في الاتحاد الأوروبي.

مـن الوهـم الاعتقـاد أن كل هـذه الإصلاحات سـوف يتم قبولهـا وتنفيذها

الاتحاد الأوروبي عرضة للتفكك؛ إذ تخشى بلدان الشمال من الاضطرار إلى دفع فاتورة الدول الأعضاء في الجنوب التي هي بحاجة إلى المساعدة من أجل البقاء اقتصاديًا

بسلاسة. المعارضة في العديد من دول الاتحاد الأوروبي في تصاعد، ولاسيما تجاه التداعيات قصيرة الأمد للسياسات المذكورة سابقًا (خفض الميزانية وارتفاع معدلات البطالة) وفقدان السيادة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي عرضة للتفكك؛ فتخشى بلدان الشمال من الاضطرار إلى دفع فاتورة الدول الأعضاء في الجنوب والتي هي بحاجة إلى مساعدة من أجل البقاء اقتصاديًا.

وحتى تتوصل جميع الأعضاء في منطقة اليورو إلى توافق ما، عبر الحدود الجغرافية والسياسية، فإن الاتحاد الأوروبي لن يكون قادرًا لا عقليًا ولا سياسيًا، على فتح صفحة جديدة في تعامله مع تركيا، أو أن يرحب بدخول تركيا إليه. اعتقد أن الأمر سيستغرق على الأقل حتى نهاية عام 2014، حتى يرسم الاتحاد الأوروبي مجموعة من الخطط تحظى بتأييد الأغلبية. وقد يولد هذا أيضًا الثقة والإرادة السياسية الضروريتين لاتخاذ خطوات كبيرة لتسريع عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

سياسة التأشيرات

التركيز على الإمكانيات والتحديات لفتح فصول جديدة في المفاوضات، لا ينبغي أن يشغلنا عن الجوهر السياسي لعملية الانضمام. معظم الأوروبيين والأتراك، بما في ذلك ممثلوهم المنتخبون، لا ينظرون إلى طلب تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بناءً على تفاصيل أي فصل خاص. الأهم هو عقبات العملية التي يعاني منها الكثيرون، مثل نظام التأشيرات الحالية أو القضايا المتعلقة بالديمقراطية وسيادة القانون، وحقوق الأقليات وغيرها من الموضوعات التي تغطيها معايير كوبنهاغن. في هذا السياق، ينبغي بذل المزيد من الجهود من أجل تنشيط محادثات العضوية.

لكن الإجراءات المهينة التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على المواطنين الأتراك الذين يرغبون في دخول منطقة شنغن أو المملكة المتحدة لإقامة قصيرة، تجعل الأتراك يشعرون بأن الاتحاد الأوروبي ليس جادًا بشأن عضوية تركيا. فبدلًا من تحفيز التواصل والتبادل الأكاديمي أو التعاون التجاري، يرهق نظام التأشيرات الأتراك ويجعلهم أقل حماسًا للسفر إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويرى الأتراك أن الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة "زاد الطين بلة" عندما منحت بروكسل حق السفر من دون تأشيرة لمواطني دول غرب البلقان، وهي الدول

السلطة التنفيذية في بروكسل تدرك أن اتهام الأتراك لهم بتبني المعايير المزدوجة صحيح في حالة التأشيرات

التي لم تبدأ حتى عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ربما يكون التغيير جاريًا. لكن في نهاية عام 2012، بدأت المفوضية الأوروبية إجراء مماثلًا لتركيا، وبشروط عديدة وعدم وجود وقت محدد. وتدرك السلطة التنفيذية في بروكسل أن اتهام الأتراك لها بتبني معايير مزدوجة صحيح في حالة التأشيرات، على الرغم من أنه كثيرًا ما يساء استخدامه للتغطية على عدم وفاء أنقرة بمسؤولياتها تجاه عملية الانضمام. وبالإضافة إلى ضغوط المحاكم الأوروبية، في عام 2009، قضت المحكمة الأوروبية في لوكسمبورغ بأن إلزام مقدمي الخدمات الأتراك بالحصول على تأشيرة، غير متوافق مع أحكام اتفاقية الشراكة لعام 1963 بين تركيا والأوروبيين والبروتوكول الإضافي لعام 1972. وقد أيدت المحاكم الهولندية والألمانية هذا الحكم. لكن حكومات الدول الأعضاء تقاوم تداعيات هذه الأحكام، مع أنهم يدركون أن هناك حدودًا لوضعهم العراقيل، وأنه سيحين الوقت لإلغاء نظام التأشيرات الحالية. بالنسبة لتركيا، يجب عليها أن تصدق على، وتنفذ ما يسمى باتفاقية إعادة قبول المهاجرين مع الاتحاد الأوروبي التي تفرض على تركيا استعادة جميع المهاجرين غير الشرعيين إلى الاتحاد الأوروبي القادمين من أو عبر تركيا.

حتى الآن ما زال الطريق مسدودًا، فتركيا تخشى من أن تعرقل بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نظام تحرير التأشيرات، حتى لو قامت تركيا بدورها على أكمل وجه. لكن كجزء من التحسن العام في العلاقات، يمكن التغلب على هذا النقص في الثقة، وقد يشعر العديد من الأتراك بشكل ملموس في عامي 2013 و 2014 أن بلدهم على وشك الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي.

إصلاحات جوهرية

عمومًا، ليس الاتحاد الأوروبي وحده القادر على خلق بيئة ملائمة لإعادة بدء المحادثات في عام 2014. في ربيع عام 2013، ستكون تركيا بين تطورين لن يغيرا فقط الهيكلة المحلية للبلد، ولكن أيضًا العلاقات مع الاتحاد الأوروبي: وهما الجهود الرامية إلى حل المشكلة الكردية من خلال المفاوضات المباشرة مع المسجونين، زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، ومحاولة البرلمان التركي كتابة دستور مدني جديد يتماشى مع المعايير والممارسات الأوروبية.

وإذا نجحت تركيا في إتمام كل ما عليها بنجاح هذا العام، فإنها ستنضم إلى تلك البلدان القادرة على حل المشكلات طويلة الأمد بطرق ديمقراطية وسلمية. وبالإضافة إلى أن الإصلاحات القضائية المقبلة التي من المحتمل أن تؤدي إلى انخفاض كبير في أعداد المسجونين من الصحفيين، والأكاديميين،

والسياسيين والناشطين، فإن تركيا ستصبح دولة مختلفة في بداية عام 2014. وسيكون من الصعب على معارضي انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي الاستمرار في معارضتهم بحجة أن البلاد ليست مستعدة أو غير راغبة أو غير قادرة على مواصلة إصلاح القوانين الأساسية المؤسسية الخاصة بها.

العديد من الشكوك

لقد أشرت إلى بعض المحاذير الكبيرة في وصف السيناريوهات المحتملة للأشهر الـ12 المقبلة. لا أحد يعرف نتائج الانتخابات الألمانية، أو خطط الرئيس القبرصي أناستاسيادس، أو مرونة كل من الاتحاد الأوروبي وتركيا بشأن قضية التأشيرات. بل لعله من الأصعب التنبؤ بنتائج المبادرات المحلية حول المشكلة الكردية والدستور.

إضافة إلى كل هذه الشكوك، فإن الوضع المتقلب في سوريا في الوقت الراهن، يدفع تركيا والاتحاد الأوروبي إلى التعاون الوثيق، على الرغم من الخلافات، بشأن أفضل السبل لدعم المناهضين للأسد. أيضًا من الصعب التنبؤ بنتائج الانتخابات الرئاسية التركية في أغسطس عام 2014 وتأثير رئيس الوزراء الجديد لحزب العدالة والتنمية؛ إذا أصبح أردوغان رئيس البلاد. ما يسفر عنه كل هذه الأحداث والتطورات سيحدد ما إذا كان عام 2014 سيكون مثل عام 2013، عام تحسن متواضع، أو سيكون عام استيفاء الشروط على كلا الجانبين.

ورغم أن تركيا يمكنها الاقتراب من الاتحاد الأوروبي بعد عام 2014، إلا أن الاتحاد الأوروبي ذاته أصبح هدفًا متحركًا، ويبدو أنه من اليسير على تركيا الأكثر ديمقراطية وازدهارًا الوصول إليه

اتحاد أوروبي بسرعتين

لجعل الأمور أكثر تعقيدًا ويصعب التنبؤ بتداعياتها على المدى المتوسط، بدأ جدال حول كيفية إعادة تنظيم الاتحاد الأوروبي عندما يواجه فجوة بين غالبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي انضمت أو ستنضم إلى منطقة اليورو، والدول القليلة (المملكة المتحدة والدنمارك، على الأقل في الوقت الحالي) التي لا تطمح في ذلك. مرة أخرى من الصعب التنبؤ بتداعيات كل هذه الأشياء، ولكن يبدو من المرجح، أن الاتحاد الأوروبي في نهاية المطاف سيتم تحويله إلى منظمة تعمل بسرعتين مختلفتين: مجموعة الدول الأعضاء التي تشترك في عملة واحدة، والتي هي على استعداد للتكامل اقتصاديًا وسياسيًا، ومجموعة ثانية من الدول الأعضاء التي تريد أن تبقي على عملتها، وتعارض التخلي عن السيادة؛ إلا ما هو ضروري لسير السوق الداخلية. يبدو أن هذه هي الطريقة الوحيدة للحفاظ على المملكة المتحدة داخل الاتحاد الأوروبي، مع العلم أن غالبية البريطانيين لا يريدون التخلي عن الجنيه الإسترليني، وعندما يُدعون للتصويت، سيصوتون

استيفن فولي
مفوض التوسيع
بالاتحاد الاوروبي
ووزير الشئون
الاوروبية التركي
إغمين باغيش

ضد المزيد من التكامل مع بقية دول الاتحاد الأوروبي. ربما يكون نوع من عضوية الاتحاد الأوروبي الترابطي الخيار الأفضل للمملكة المتحدة وجميع البلدان الأوروبية الأخرى التي تريد أن تكون جزءًا من الاتحاد الأوروبي ولكن ليس من نوع التكامل التام.

سيستغرق هذا النقاش بعض الوقت، لكن حتى الآن، لم يستطع أحد التوصل إلى الحل الأمثل. لا تزال هناك أسئلة كثيرة بلا إجابة: هل سيكون هناك سرعتان فقط أو سوف يكون هناك تمييز آخر أو ما يسمى بـ"الهندسة المتغيرة"، وهو ما يعني أن بإمكان الدول الأعضاء أن تختار بين عدة درجات من التكامل؟ إذا كان اليورو هو أساس المجموعة الأساسية، إذن ما هي الأشياء المشتركة مع دول المجموعة الثانية، بصرف النظر عن السوق الداخلية؟ كيف سيتم ترتيب الإطار المؤسسي (على سبيل المثال البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية) للتعامل مع هذه السرعات المختلفة؟ هل يستطيع الاتحاد الأوروبي وضع سياسته الخارجية والأمنية، عندما تكون إحدى الدول الرائدة في هذا المجال، المملكة المتحدة، ليس عضوًا في جوهر التكامل؟

يبدو أنه لا مفر من معاهدة جديدة للاتحاد الأوروبي لتنظيم هاتين السرعتين، مع أن العديد من الحكومات تخشى من استفتاء مواطنيها حول الترتيبات الجديدة، إما لأن دستورها يلزمهم بالقيام بذلك أو لأنهم يتعرضون لضغوط متزايدة لفتح عملية صنع القرار الأوروبي للنقاش الديمقراطي على المستوى الوطني، وهو ما يمهد الطريق لتصاعد دعم المعارضين للاتحاد الأوروبي. وهذا هو السبب الرئيس في أن العديد من القادة السياسيين في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي يترددون هذه الأيام في التعبير عن آرائهم حول البنية الجديدة للاتحاد الأوروبي، ومحاولاتهم إجراء بعض التعديلات لإنقاذ اليورو، والتكيف مع المعاهدات القائمة. هذه الجهود لإصلاح الاتحاد الأوروبي خلسة ودون نقاش علني أو استفتاءات، كان لها تأثير عكسي؛ لأنه يغذي الشكوك بين

العديد من المواطنين الأوروبيين، مرة أخرى، بأنه سيتم استبعادهم من القرارات المهمة في أوروبا التي من شأنها أن تؤثر في الحياة اليومية في العقود القادمة.

كل هذه الأمور ستؤثر في تركيا لأن نتيجة هذا النقاش سوف تحدد أي نوع من الاتحاد الأوروبي ستنضم تركيا إليه بين عامي2020 و 2023، وبالطبع إذا تم استئناف المفاوضات في عام 2014 وتبعت ذلك سنوات من الإصلاحات الديمقراطية والقانونية الناجحة في تركيا، وتم القبول بتركيا بشكل تدريجي داخل الاتحاد الأوروبي فإن عضويتها ستصبح مفيدة لكلا الشريكين.

تركيا والمملكة المتحدة

أشار كل من رئيس الوزراء أردوغان والرئيس غول مرارًا وتكرارًا إلى أنهما يريدان لتركيا أن تستنسخ النموذج البريطاني وتحافظ على الليرة التركية. إذا تمسكت تركيا بهذا الموقف حتى نهاية المفاوضات، فإن هذا سيعني تلقائيًا أنها ستكون ضمن المجموعة الثانية من دول الاتحاد الأقل تكاملًا. ومثل البريطانيين، لن تنضم تركيا أيضًا إلى اتفاقية شنغن المتعلقة بحرية السفر.

يبدو من المنطقي أن خيار تركيا هذا للحفاظ على موقعها من منطقة اليورو المتكاملة، من شأنه أن يجعل عضويتها في الاتحاد الأوروبي أسهل، ولا سيما بشأن قبول بلدان مثل ألمانيا وفرنسا والنمسا. غير أنه قد يكون هناك مشكلة توقيت. فلن يتم اتخاذ قرارات بشأن إعادة تنظيم الاتحاد الأوروبي قبل عام 2017، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مراجعة المعاهدة التي لا مفر منها يمكن أن تحدث فقط بعد الاتفاقية التي تتشكل من السياسيين الوطنيين والأوروبيين في عام 2015، ولا يمكن أن تدخل حيز النفاذ إلا بعد التصويت لصالحها في العديد من الاستفتاءات الوطنية. ونتيجة لذلك فإننا قد نتحدث عن الأعوام 2017 أو 2018. في غضون ذلك، يجب على تركيا أن تستعد للعضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي الذي نعرفه اليوم، بما في ذلك الالتزام بقبول اليورو كعملة مشتركة. وهذا يطرح عددًا من المشكلات الانتقالية التي لا يمكن معالجتها إلا مع استعداد الجانبين لتقديم تنازلات.

وبناءً على ما سبق، فإنه بينما تتمكن تركيا من الاقتراب من الاتحاد الأوروبي بعد عام 2014، سيصبح الاتحاد الأوروبي ذاته هدفًا متحركًا، ويبدو أنه من اليسير على تركيا الأكثر ديمقراطية وازدهارًا، والتي ترغب في الجمع بين فوائد عضوية الاتحاد الأوروبي والمرونة التي تحتاجها للعمل في أجزاء أخرى من العالم، الوصول إليه حينئذ.